

أمر ملكي رقم ٨٩/١٦
في شأن تحديد أجور سيارات الأجرة

وزير الدولة ووالي ظفار

استناداً إلى لائحة بلدية ظفار الصادرة بالمرسوم السلطاني رقم ٨٦/١٨ .
وببناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تصدر الامر المحلي التالي لبلدية ظفار

مادة (١) : تعريف :

يسمى هذا الامر / الامر المحلي رقم ٨٩/١٦ في شأن تحديد أجور سيارات الأجرة .

مادة (٢) : تفسير :

في هذا الامر يقصد بالعبارات والألفاظ التالية المعاني المبينة أمام كل منها مالم يقتضي سياق النص معنى آخر :

الوزير : وزير الدولة ووالي ظفار .

البلدية : بلدية ظفار .

لجنة البلدية : الاعضاء الذين يعينهم الوزير لممارسة صلاحية البلدية .

اللجنة الفرعية : لجنة اقتراح تعريفة سيارات الأجرة التي تشکلها البلدية بموجب هذا الامر .

سيارة أجرة : سيارة النقل العام المرخص لها من السلطة المختصة بنقل ركاب مقابل أجر وتعمل لهذا الغرض وتشمل سيارات الأجرة والباصات بمختلف أنواعها وأحجامها عدا السيارات التابعة لشركة النقل الوطنية العمانية .

مادة (٣) : تحديد الأجور لسيارات الأجرة :

تحدد لجنة البلدية داخل حدود البلدية الأجرة التي يدفعها الراكب لسائق السيارة أو للشخص المكلف بالتحصيل مقابل نقله بالسيارة إلى الجهة التي يقصدها .

مادة (٤) : لجنة اقتراح التعريفة :

تشكل لجنة البلدية لجنة فرعية برئاسة المدير التنفيذي للبلدية وعضوية ممثل من شرطة عمان السلطانية ووزارة التجارة والصناعة ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة المواصلات ومكتب الوزير وغرفة التجارة والصناعة على الأقل درجة العضو عن درجة مدير دائرة وذلك لوضع توصيات بتعريفة الأجور ورفعها للجنة البلدية لاعتماد .

مادة (٥) : اجتماعات اللجنة :

تجتمع اللجنة مرة على الأقل كل ستة أشهر لمراجعة تعريفة الأجور وأدخال ماتراه من تعديلات على الفئات كلما كان ذلك ضرورياً حسب تكاليف تشغيل السيارات ورفع توصياتها بذلك للجنة البلدية وعلى لجنة البلدية الاستماع إلى وجهة نظر أصحاب أو سائقين سيارات الأجرة المعينين إن كان هناك ما يستدعي ذلك ويجوز دعوة اللجنة للاجتماع إذا طرأ ما يبرر ذلك .

ولايكون اجتماع اللجنة صحيحا الا اذا حضره أكثر من نصف عدد الاعضاء .

مادة (٦) : التصديق :

تصدر توصيات اللجنة باغلبية أصوات الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه رئيس اللجنة .

مادة (٧) : التعريفة :

تصبح قائمة الأجور التى تصدرها لجنة البلدية هى تعريفة الأجور السارية والواجب تطبيقها .

مادة (٨) : رسم استدعاء :

على من يستدعي سيارة أجراً بأى صورة أو وسيلة للاستدعاء و تستجيب لاستدعائه ثم يعدل عن الاستفادة منها لأى سبب عليه ان يدفع رسم الاستدعاء المحدد بالتعريفة لسائق السيارة ولا يشمل الاستدعاء التوقيف بالشارع .

مادة (٩) : على أي راكب يستدعي سيارة ويتركها تنتظر في أي محطة من مراحل الرحلة ان يدفع رسم الانتظار المحدد بالتعريفة .

مادة (١٠) : في حالة عدم اكتمال النقل لسبب خارج عن ارادة السائق لحدوث عطب فجائي للسيارة أو تنفيذا لامر سلطة شرعية يلتزم الراكب بالأجر المستحق عن ذلك الجزء من الرحلة أما في حالة التوقف دون سبب خارج عن الارادة فيتحقق للراكب الامتناع عن دفع أي اجر .

مادة (١١) : تعلن البلدية التعريفة في أماكن انتظار السيارات ويجب على سائق كل سيارة أجراً الاحتفاظ بنسخة من التعريفة في السيارة في كل الأوقات وتقديمها للراكب اذا طلب منه ذلك . ويدفع الراكب أجر الرحلة وفقاً للتعريفة المحددة ولا يجوز للسائق أو للشخص المكلف بالتحصيل المطالبة بأكثر منها .

مادة (١٢) : العقوبات :

يعاقب كل من يخالف أحكام هذا الامر بغرامة لا تزيد على مائة ريال عماني (١٠٠) عن المخالفة الأولى والثانية وبغرامة لا تزيد على ثلاثة مائة ريال عماني (٣٠٠) او السجن لمدة لا تزيد على ستة أشهر عن المخالفة الثالثة او أية مخالفة لاحقة أو بالعقوبتين معاً .

مادة (١٣) : ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

مسلم بن علي البوسعدي
وزير الدولة ووالي ظفار

صدر في : ١٧ شوال ١٤٠٩ هـ
الموافق : ٢٣ مايو ١٩٨٩ م

نشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية رقم (٤٠٨)
الصادرة في ١٩٨٩/٦/١ م